وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــــامعة الوادي

الملتقى الوطني حول:

واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يومي:05-06 / 05 / 2013

عنوان المداخلة

المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية–المسارات والمحددات–

محور المداخلة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إعداد

أ. خذري توفيق

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

–جامعة خنشلة –

الهاتف: 0778535372

toufikkhedri@yahoo.fr

د. حسين بن الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

– جامعة خنشلة –

bentaharhoucin@yahoo.fr

الملخص:

لقد عجلت التغيرات والتحولات السريعة والعميقة التي مست الاقتصاد العالمي إلى بروز المشاريع الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لدفع وتيرة التنمية، عن طريق تشجيع المشاريع المقاولاتية باعتبارها القاطرة الأمامية لها، محدثة نهضة اقتصادية واجتماعية، ومؤدية إلى نمو سليم في الاقتصاد الوطني، تشغيل المرأة، مواجهة المنافسة العالمية. إلا أن رهان نجاح مثل هذه المشاريع مرتبط بالمهارات المقاولاتية المتوفرة لدى المقاول نفسه، وكذا دوافعه وخلفيته التاريخية.

وتعتبر التجربة الجزائرية حديثة نوعا ما بالمقارنة مع البلدان ذات التوجه الرأسمالي، فرغم الطفرة النفطية التي تتمتع بها الجزائر والامتيازات التي منحت للشباب الراغب في إنشاء مشاريع خاصة، لا تزال أمامها تحديات جمة؛ تتمثل أساسا بنشر هذا الفكر في أوساط الشباب بالإضافة إلى وجود بعض العراقيل الأخرى كصعوبة الحصول على العقار الصناعي، المنتوجات الصينية، السوق الموازية، وبعض الإشكاليات المتعلقة بالتمويل.....الخ.

الكلمات المفتاحية: المقاول، المقاولاتية، العوائق، الأهداف والمسارات، التحديات.

Abstract :

The changes and rapid, profound transformations that has touched the global economy accelerated the emergence of small and medium enterprises as a means to push the pace of development, by encouraging entrepreneurial projects as its front tractor, causing an economic and social renaissance, and conducive to healthy growth in the national economy, employment of women, facing global competition. However the bet of success of such projects is linked to entrepreneurial skills available to the same entrepreneur, as well as the motives and historical background. And the Algerian experience is considered as modern compared to countries with trend capitalist, despite the oil boom enjoyed by Algeria and the privileges granted to the youth who wants to create special projects, still in front of many challenges; consisted mainly in publishing this thought among young people in addition to the presence of some other obstacles like the difficulty of getting industrial estate, Chinese Products, the parallel market, and some of the problems related to finance ..... etc..

Keywords: entrepreneur, entrepreneurial, constraints, goals and tracks, challenges.

مقدمة

لقد عجلت التغيرات والتحولات السريعة والعميقة التي مست الاقتصاد العالمي إلى بروز المشاريع الصغيرة والمتوسطة كقاطرة أمامية للتنمية الاقتصادية وكعنصر أساسي في النسيج الاقتصادي للدول و عليه فقد أصبح المقاول نموذجا يحتذى به ويعطي دفعة للآخرين للسير على خطاه، وبالتالي الزيادة في عدد المشروعات الجديدة مما يؤدي تلقائيا إلى النمو الاقتصادي من خلال تنمية ابتكارات وقطاعات أعمال جديدة.

ويستمد موضوع البحث أهميته من خلال كونه أحد الاستراتيجيات الرئيسية للتقليل من البطالة، التي لها إفرازاتها المختلفة على جميع الميادين، متعدية الطابع الاقتصادي إلى الجانب النفسي و الثقافي وحتى البعد الأمني، فالجزائر أصبحت الآن تعرف معدلات بطالة مرتفعة نتيجة التحول الفجائي إلى النظام الرأسمالي وما أسفره من خصخصة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وما نتج عنه من فقد للوظائف كليا أو جزئيا. هذه التغيرات أدت بالدولة إلى ضرورة إيجاد بدائل، خاصة أن التوظيف في المؤسسات العمومية أضحى مسقفا، وأي زيادة في العمالة سيؤدي حتما إلى بطالة مقنعة. وفي ظل الطفرة النفطية تأتي المقاولاتية كحل لهذه المعضلة أو جزء منها، فتبنت الدولة الجزائرية هذا الطرح من خلال إستراتيجية تعتمد على مجموعة من الامتيازات الضريبية والاقتصادية الممنوحة للمقاولين الشباب بالإضافة إلى المرافقة المالية والتقنية، وتأتي أجهزة الدعم التي أنشأتها الدولة كتطبيق لهذه الإستراتيجية على أرض الواقع. إن التجربة الجزائرية في مجال المقاولة تعتبر حديثة، رغم أن المقاول الجزائري قد تبلور ووجد لنفسه مكان حتى في ظل النظام الاشتراكي، وما مقاول اليوم إلا امتداد لمقاول الأمس، فقد مكن التحول إلى اقتصاد السوق المقاولين الجزائريين من الدخول إلى عالم الأعمال، منذ التعديل الهيكلي مطلع التسعينات، من خلال قوانين راديكالية، فعلت دوره ومكنته من اقتناص فرص المحيط، إلا أن هذا لم يحدث إلا بداية الألفية الثالثة، عندما تعافى الاقتصاد الجزائري من الأزمات التي مرت به، وبالتالي ظهرت مفاهيم جديدة للمقاول، تنبع من أهدافه وخلفياته من وراء إنشاء مشاريعه وتجسيدها. ما يجعلنا نثير التساؤل التالي:

- ✓ ما المقاولة؟ و ما مسارات وأهداف المقاول الجزائري؟ و ما محددات الاستثمار في الجزائر؟

للإجابة عن هذا التساؤل، قمنا بمعالجة الإشكالية من خلال ما يلي:

- ✓ إبراز الإطار النظري للمقاول والمقاولاتية.
- ✓ تحليل أهداف وأنواع وخلفيات المقاول الجزائري.
- ✓ إظهار أهم المحددات التي تتحكم في نجاح أو فشل المقاول الجزائري.

أولا: ماهية المقاول والمقاولاتية

1- مفهوم المقاول

قبل التطرق إلى التعريف بالمقاولية لابد من توضيح مفهوم المقاول، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية. أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة. ويعتبر(J.B.Say.1803) من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة[1]. كما عرف "شومبيتر" المقاول (1950) بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة "التدمير الخلاق"[2] في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وحسب كل من (Julien et Marchesney) فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الجديد ولديه

ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة[3]

وقد أشار (Peggy, 2000) إلى أن المقاول في اللغة الفرنسية هو الذي يأخذ أو يتوسط بين شيئين ولديه القدرة على أخذ موقع ما بين المورد والزبون، وكذلك القدرة على أخذ المخاطرة والعمل على تحويل الموارد من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى من الإنتاجية[4]

وعرف(Don Harvey et Donald) المقاول بأنه الشخص الذي يستطيع تمييز الفرص واغتنامها بينما الآخرين لا يستطيعون ذلك.

ويرى (بلال خلف السكارنة) أن المقاول هو الذي ينمي ويبتكر شيئا ذا قيمة من لاشيء، والاستمرار في أخذ الفرص المتعلقة بالموارد والالتزام بالرؤيا وكذلك أخذ عنصر المخاطرة.

غير أن المقاول ليس بالشخص الخيالي، وإنما هو عبارة عن شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل "مقاوم، متمرد، ومبدع"[5]

وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة، وبشكل مستقل- إذا كان لديه الموارد الكافية – على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة ،الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع. و بهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد.

لقد تعددت المقاربات التي تناولت المقاول من عدة جوانب[6]، وهي:

- ✓ المقاربة الوظيفية: هذه المقاربة التي يمثلها (Shumpeter) وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته" التطور الاقتصادي"، هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة.
- ✓ المقاربة التي ترتكز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة: ترتكز هذه المقاربة على الخصائص البسيكولوجية للمقاول؛ مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصولهم ومساراتهم الاجتماعية وقد سلط (Weber) الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية، وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.
- ✓ المقاربة العملياتية أو التشغيلية:

لقد أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة، واقترحت على الباحثين الاهتمام بما يفعل المقاول وليس شخصه.

يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء، إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل وهذا ما سماه (Schumpeter) بالمملكة الصغيرة"[7] إضافة إلى ذلك لا يوجد حدود معينة لسلوك أخذ المخاطرة (Bostjan2003) -سواء للأفراد أو المؤسسات- فكلما كانت المخاطرة أقل يكون الفرد عبارة عن عامل، و كلما زادت درجتها يصبح مقاولا[8].

إن تمتع المقاول بالصفات السابقة شيء نسبي، فهو يسعى إلى الرفع من مستواها عن طريق التكوين في هذا المجال، فوجود مستوى مقبول من التكوين خاصة في المجال المحاسبي والجبائي أمر ضروري من أجل السير الحسن للمشاريع.

2- مفهوم المقاولية

كما تعددت تعاريف المقاول تعددت أيضا التعاريف التي تناولت المقاولاتية، إذ تعرف على أنها "الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. إذ أنه عمل اجتماعي بحت "[9]على حد قول (Marcel Mauss1924-

.(1923

يعرف (Beranger) وآخرون المقاولية "Entrepreneuriat" المشتقة من "Entrepreneurship" والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة، فالمقاولية يمكن أن تعرف بطرقتين:

- ✓ على أساس أنها نشاط: أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.
- ✓ على أساس أنها تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

أما (Alain Fayol) فقد حددها على أنها "حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي. أما بالنسبة للإنجلوساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور (Howard Stevenson) بجامعة "Harvard" يوضح بأن: "المقاولية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها"[10]. إذن فالمقاولاتية هي الأفعال و العمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل إنشاء ثروة، من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، و التعرف على فرص الأعمال، و متابعتها و تجسيدها على أرض الواقع.

إن كلا من الأعمال الصغيرة والمقاولاتية تملك أهمية معيارية للأداء الاقتصادي ومن المفيد رسم العلاقة الفارقة بينهما، لأن كل من الأعمال الصغيرة والمقاولاتية تخدم مختلف الوظائف الاقتصادية وتؤمن فرصا مختلفة. وعموما فان هناك ثلاث خصائص تشكل علامة فارقة بين المقاولة من جهة والأعمال الصغيرة من جهة أخرى، تتمثل في الأتي:

- ✓ الإبداع: يرتكز نجاح المقاولات على الإبداع، فقد يكون إبداع تكنولوجي مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أو التسويق أو التوزيع، أو سلسلة القيمة بين المنظمات المختلفة. أما المنظمات الصغيرة، فتؤسس وتقدم المنتج أو الخدمة، وتميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئا جديدا ولكنها تميل إلى المحلية، ولا تعمل إلى التوجه نحو العالمية.
- ✓ إمكانية النمو: إن الاعتماد على حجم الأعمال دليل ضعيف على ريادة الأعمال أم لا؟ فالتعريف الحقيقي هو التوجه الذي يأخذه المشروع، فالمقاولات تملك علاقة قوية من إمكانية النمو، أكثر من الأعمال الصغيرة، وكذلك ترتكز على الإبداع، بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية فهي في الغالب محدودة في إمكانية النمو.
- ✓ الأهداف الإستراتيجية: إن المشروع المقاولي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف، حيث نراه يملك أهداف إستراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز السوقي، رغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية.

بالإضافة إلى ما سبق:

- ✓ تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع .
- ✓ ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق.
- ✓ أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها – مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.
- ✓ تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية –المبادرة– مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء . هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما

يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

3- **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة:** لاشك أن للمقاول دور يتعدى شخصه إلى التأثير على ميكانيزمات الاقتصاد الكلي، والتوازنات المرتبطة به، مرورا بالبيئة الاجتماعية التي لها علاقة قوية بالحالة الاقتصادية. ويتمثل تأثير المقاول على هذه الأخير بـــ: [11]

✓ زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال و المجتمع: تعمل المقاولة على زيادة متوسط الدخل الفردي، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع حيث تكون الريادة في مواقع متعددة، وهذا التغيير يكون مصحوب بنمو وزيادة في المخرجات، وهذه تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.

✓ الزيادة في جانبي العرض والطلب:إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب حيث تعمل على زيادة كلا من جانبي العرض والطلب.

✓ توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة: تستطيع الدولة أن تشجع الاتجاه المقاولي في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

✓ تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة: تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال النتاج المباشر أو الغير مباشر، من خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض التكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

✓ المساهمة في النمو السليم للاقتصاد: تحتل الأعمال الصغيرة مكانة مهمة جدا في الاقتصاد المعاصر كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم فهي مصدر مهما لاستمرار المنافسة وتمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم الكبير، وهي ضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات جديدة يصعب التنبؤ حولها، أو يصعب التنبؤ حولها إذ تسمح بالمغامرة، وبتكاليف محدودة، بالإضافة فهي ضرورية لتطوير القدرات الإدارية الفردية ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة للاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم هذه[12].

كما تتمثل الآثار الاجتماعية في ما يلي:

✓ عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة: تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية (صناعة، تجارة، خدمات،مقاولات) وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين [13].

✓ المساهمة في تشغيل المرأة: تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، الخياطة....الخ كما تساعد الريادة على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.

✓ الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: يعد وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة، لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية.

إنشاء المؤسسات مفهوم متعدد الأوجه وصعب التحديد، لكونها ظاهرة غير متجانسة وتحكمها محددات متناقضة ومتداخلة، تشكل في تفاعلها مع بعضها توليفة تنتج الدافع لإنشائها والهدف من وراء ذلك.

هذا كله يتلاءم مع احتياجات التنمية والمنافسة، فالمؤسسات الجديدة كما القائمة قد تكون معرضة إلى الخسارة والخروج من السوق في إطار ما يسمى بتجديد النسيج الاقتصادي الوطني. فقد بلغت المؤسسات المنشأة حديثا في فرنسا حوالي 250000 الى300000 مؤسسة حسب إحصائياتAPCEحيث تعتبر هذه الأخيرة إنشاء مؤسسة تدخل في إحدى الأوجه التالية[14]:

1- إنشاء مؤسسة جديدة
2- إعادة مؤسسة إلى النشاط: انطلاقا من مؤسسة سابقة عبر تفعيل أصولها-مؤسسة في حاة نشاط-
3- إعادة تنشيط مؤسسة: عن طريق إعادة بعث مؤسسة راكدة إلى السوق

إن تجديد النسيج الاقتصادي انطلاقا مما سبق لا يعني فقط إنشاء مؤسسة من الصفر ولكن يمكن إعادة تنشيط أو استخدام أصول مؤسسة سابقة -خرجت من السوق- في الانطلاق مجددا نحو النجاح، على الرغم من تباين مزايا ومساوئ كل من الأوجه المذكورة.

إن إعادة بعث مؤسسة لا يمكن اعتباره تجديدا كليا للنسيج الاقتصادي-فهو نسبي- فالفكرة أو الإستراتيجية، أو حتى المنتج قد يكون مستوحى أو مطور من خلال النشاط السابق. ومن هنا يمكن قياس تجديد النسيج الاقتصادي بنسبة المؤسسات الجديدة كليا-مع استبعاد النوعين الآخرين- إلى نسبة المؤسسات المنسحبة من السوق، و الجدول الموالي يبين ذلك:

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	2001_2000
التجارة	43211	-1
الخدمات المقدمة للمؤسسات	43194	-1
البناء	28477	+1
خدمات التهيئة	21649	+2
التعليم و الصحة	16244	+4
الصناعة (hord IAA)	10099	-2
العقارات	7499	0
النقل	4940	-3
الصناعة الغذائية	1702	-2

Source: Alain Fayolle, entrepreneuriat: apprendre a entreprendre, Dunod, Paris, 2004 P:09.

ثانيا: المقاول

1- المقاول والمقاربات التصنيفية

المقاربات التصنيفية أو النوعية تقدم لنا فائدتين؛ فهي تمدنا بنظرة عن المقاول و معاييره وأبعاده من جهة، و العوامل المهمة التي تعبر عن المقاول و تصرفاته. إذن يمكن أن نجد روابط بين أنواع المقاولين والمحددات الإجرائية للأعمال و/أو الأفعال المقاولاتية، فالتصنيفات تعرض أدبيات واسعة وشاملة من أجل تطوير مقاربات كما يلي:

1-1- المقاول الحرفي مقابل المقاول الانتهازي:

وضعت سنة 1967 وتشمل وجهين للمقاول[15]:

المقاول الحرفي: الذي يملك قليل من التعليم لكن يتمتع بكفاءات تقنية ومركزة، فهذا النشاط نابع من قلبه إذ يتقبل إمكانية توارث الحرفة من الآباء كما له قابلية لتوريثها للأبناء، فهو يخشى السيطرة على مؤسسته وخروج المهنة من العائلة، و يرفض بصفة عامة نمو مؤسسته.

المقاول الانتهازي: يعرض وجه متناقض لسابقه، فهو يمتلك مستوى تعليمي مرتفع بالمقارنة مع الأول أما خبرته في الأعمال فهي متنوع ومتعددة، هذا المقاول يعرف الإدارة والعمليات المتعلقة بها، يرفض أن يستمد نشاطه من الآباء فهو ليس نمطيا،

يحب المخاطرة، ويمنح لنفسه مكان في النمو والتطور حتى وان كان ذلك على حساب الاستقلالية.

ففي كثير من الأحيان توجد تصنيفات أخرى تتناول في جوهرها هذين النوعين من المقاولين فاستخدام معايير لمعرفة هذين المقاولين تتقاطع مع سماتهم الشخصية والبسيكولوجية كالحاجة للاستقلالية أو في تاريخ العائلة والمهنة معا، مع الأهداف المتواصلة و الأفعال المتطورة كالرغبة في نمو الأعمال واحتراف الإدارة.

1-2- تصنيفات (Laufer):

قامت "جاكلين لوفر" سنة 1975 بدراسة امتدت من 1950 إلى 1970 من خلال 60 حالة لإنشاء مؤسسات، حيث توصلت إلى أن الدافع المهيمن و الأهداف الأساسية للمقاولين يمكن عرضها في أربع أنواع هي[16]:

المقاول المدير أو المبدع: حيث تكون في مدرسة أو جامعة كبيرة وحقق مسار مهني لامع في مؤسسة كبيرة، هذا النوع من المقاولين تحركه حاجات الإنشاء والتحقيق،الانجاز، السلطة، هذه الأهداف تدور في المقام الأول حول التطوير والإبداع.

المقاول المالك والمتوجه نحو النمو: هدف النمو حاضر عند هذا النوع من المقاولين، لكنها ستطرح إشكالية الاستقلالية المالية من خلال إيجاد التوازن بين النمو والملكية، هذه الدوافع تقترب من التصنيف السابق مع وجود حاجة ملحوظة إلى السلطة.

المقاول الرافض للنمو لكنه يبحث عن الفعالية: هذا المقاول يختار بوضوح هدف الاستقلالية كأولوية أولى، ويرفض النمو الذي يمكن أن يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف الأول، فدوافعه ترتكز حول حاجات السلطة.

المقاول الحرفي: نجد في هذه المقاربة وجه المقاول المذكور سابقا، فالدافع الأساسي لديه لإنشاء مؤسسته هو الحاجة إلى الاستقلالية، أما الأهداف فهي البقاء والاستمرارية، فالاستقلالية عنده أهم من النجاعة الاقتصادية.

إن المعطيات السابقة تؤكد ما تحدثت عنه "لوفر" فالعلاقة بين نمو المؤسسة وشخصية المقاول أعيدت من طرف كتاب آخرين.

1-3- مقاربة "شومبيتر":

لقد قام شومبيتر ببلورة مقاربة سنة 1935 تتعلق بوظائفه الاقتصادية و تأخذ بعين الاعتبار موقعه الاجتماعي، وأرسى أربع معالم للمقاول[17]:

المنتج المسوق الذي يقدم مشروع رأسمالي، حيث يمارس هذا النوع من المقاولين وظائف متعددة.

قبطان الصناعة: سواء من خلال التأثير الشخصي، أو من خلال اكتساب الملكية أو مراقبة أغلب الإجراءات.

المدير الموظف: يمتلك قانون أساسي خاص به، وقد يهتم أو لا يهتم لنتائج المؤسسة، وأفعاله ليست رأسمالية.

المؤسس المشارك بقوة في بداية نشاط المؤسسة، فهو يبعث نشاط وينسحب بعدها بسرعة.

2- المقاول بين رأس المال و السلطة

مما لا شك فيه أن الهدف من إنشاء مؤسسة خاصة تتباين من مقاول إلى آخر فقد تبدأ بتحقيق الأرباح والسلطة على المشروع، وقد تتعدى إلى التوسع والاستمرارية هذه الأهداف قد تكون متضاربة، وترتبط بنوعية السلطة، ومن هنا نستطيع التفريق بين نوعين من نظم السلطة في المشاريع المقاولاتية؛"الأول مرتبط بالقيادة الإبداعية"leadership system" ومبني على مقدرات وكفاءات المقاول الذي يقتنص الفرص ويتجه نحو تحقيق النمو والمردود وتحقيق الذات. أما الثاني فمستمد من نظام الملكية ويعطي أهمية للمساهمين أصحاب القرار والموجهين الاستراتيجيين للمؤسسة، هذين الشكلين للسلطة قد يحملانهما نفس المقاول فإذا كان المشروع طموح، رأس المال المخاطر يجب أن يفتح للشراكة الخارجية، لكن هذا ما يؤدي إلى فقدان المقاول لمزيد من السلطة التنفيذية، و ضعف في السلطة الموسعة، وتقل ممارسة قيادة المقاولاتية"[18]، كما هو مبين في الشكل الموالي:

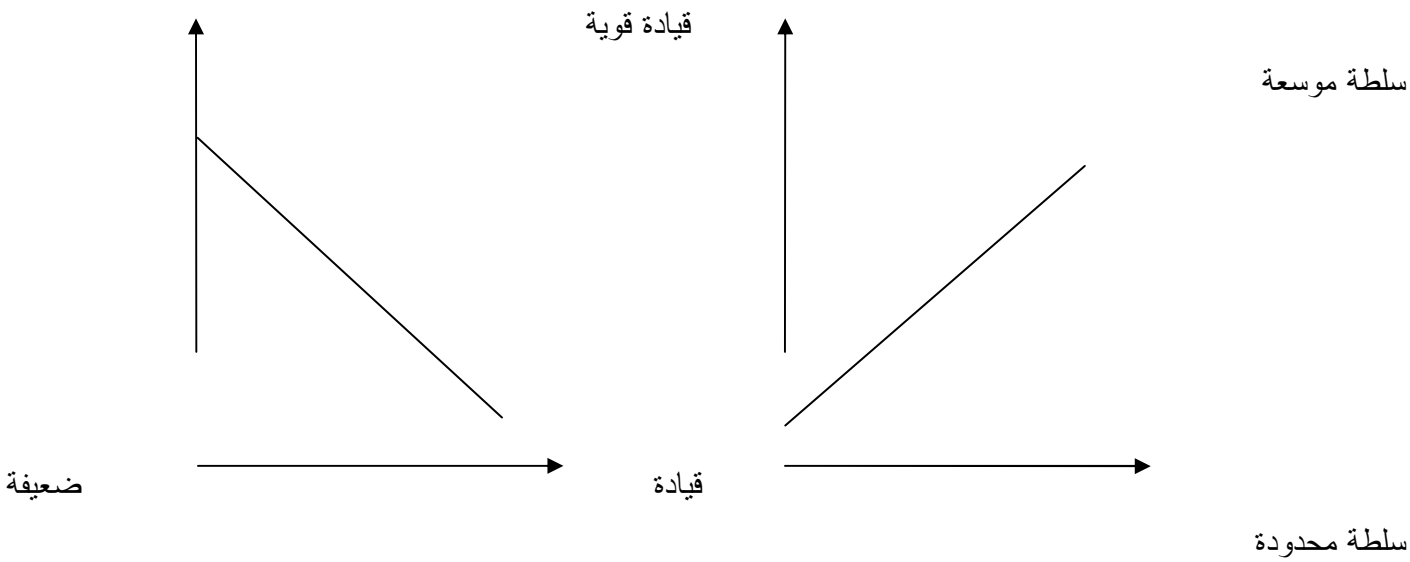

Source: Michel Coster, entrpreneuriat, Person Education, France, 2009, P:1

3- مسارات المقاول الجزائري

لقد شهدت مؤسسات القطاع الخاص الجزائري تطورا في السنوات الأخيرة موازاة مع التطور الاقتصادي، وكذا ارتفاع الإنفاق الحكومي، وزيادة نفقات التسيير، هذه التطورات جاءت في سياق انفتاح الاقتصاد الوطني، دخول المستثمر الأجنبي. "هذا ما يحتم تقييم القطاع الخاص ودراسة تطور مؤسساته من خلال تحليل عقلاني لا يقبل مسلمات ويبرز الأصوات المنادية بتقوية هذا القطاع لضمان تنوعه. هذا ويلعب المقاول الجزائري دورا محوريا في دعم عجلة التنمية كممثل لهذا القطاع، فالسلوكات و القرارات التي يتخذها ستعود عليه أولا ثم على القطاع و الاقتصاد الوطني بالسلب أو الإيجاب، ولتحليل أفعال وسلوكات المقاول الجزائري لابد من الرجوع إلى أهم الأحداث والمراحل السياسية والاقتصادية والقانونية التي مرت بها الجزائر"[19].

لقد مرت الجزائر بعد الاستقلال والى غاية بداية التسعينات من القرن الماضي باحتكار الدولة للتجارة والنشاط الاقتصادي فيما سمي بالدولة المنتجة، و اقتصر القطاع الخاص على بعض الصناعات التحويلية التقليدية ذات الطابع العائلي المحدودة و تجارة التجزئة، لكون القوانين لا تسمح بالإضافة إلى أن البنوك مكرسة لتمويل المؤسسات العمومية، فرغم وضع بعض الميكانيزمات لتمويل المؤسسات الخاصة –خاصة بعد قانون النقد والقرض والقوانين التي تلته– إلا أنها اصطدمت بالأزمة المالية الخارجية أو ما يصطلح على تسميته بالمديونية الخارجية، التي كانت عائق أمام استيراد معدات الإنتاج، هذا كله حد من فاعلية المقاول الجزائري في هذه الفترة.

بعد صدور قانون المالية سنة 2001 والقوانين التي تلته وإنشاء أجهزة المرافقة كان لذلك الأثر الايجابي وتقلصت مشاكل التمويل، وبرزت إلى السطح مشاكل أخرى تمثلت في الأساس بعدم الثقة في منتجات القطاع الخاص، حيث اعتبر المقاول شخص انتهازي غرضه الربح ولو على حساب الغير نتيجة مجموعة من السلوكات من جهة، وترسخ العقلية الاشتراكية عند المواطنين–نبذ البورجوازية– من جهة أخرى، وكذا المنافسة من طرف المؤسسات العمومية التي تحقق خسارة ورغم ذلك استمرت في العملية الإنتاجية ما عمق من جراح المقاول الجزائري وجعل المنافسة غير تامة، لعدم توفر شرط حرية الخروج من السوق لأسباب غير اقتصادية. فاتجه الاستثمار إلى ما يسمى اقتصاد البازار على حساب الأنشطة الخالقة للقيمة المضافة، فغزت المنتجات الصينية السوق وأصبحت تهدد بوأد أي مؤسسة في المهد.

إن التحليل السابق سيمكننا من فهم أكثر للدلائل التي بلورت صفات وأفعال واتجاهات المقاول الجزائري، وسننتقل الآن إلى واقع تعقيد المؤسسات الجزائرية من خلال الفاعلين أنفسهم و تصرفاتهم وكذا تخوفاتهم وسلوكياتهم واستراتيجياتهم وآفقهم، من

خلال المسارات التي اتخذها المقاول الجزائري وهي كما يلي[20]:

1- المسار العائلي: رئيس المؤسسة يفوض للإشراف عليها من العائلة، و يقوم بتطويرها، كما قد ينشأ مؤسسة في إطار العائلة من خلال تعبئة مدخراتها، مستعملا علاقاته، ومستعينا بالتكنولوجيا.

2- المسار السياسي: رئيس المؤسس شارك شخصيا في حرب التحرير الوطني قبل أن ينشىء مؤسسته.

3- المسار الجامعي: رئيس المؤسسة حامل لشهادة جامعية، وبمساعد عائلته أو بدونها ينشىء أو يطور مؤسسة، ويعتبر منفتح ويحاول تطبيق معارفه المكتسبة في الجامعة.

4- مسار المهاجر: رئيس المؤسسة مهاجر سابق أو ابن له، يحول إلى الجزائر نشاط أنشأه في الخارج أو ينشئه في الجزائر كامتداد لنشاطه الخارجي.

5- مسار القطاع العام: رئيس المؤسسة هو موظف سابق، إطار سامي أو متوسط في القطاع العام الإداري أو الاقتصادي، اكتسب خلال حياته المهنية كفاءات مكنته من إنشاء شبك علاقات مفيدة في أعماله.

6- مسار الانفتاح: رئيس المؤسسة في الغالب تاجر سابق، استغل الانفتاح على التجارة الخارجية فانفتح على المنافسة ليبحث إنتاج سلع أو خدمات.

7- مسار المخاطر والمغامر: بالنسبة لهذا المقاول فالمؤسس ذريعة لتكوين الثروة، فيمارس الغش مع الجميع البنوك، الضرائب الإدارة، أملاك الدولة، القوانين.....إلخ، وقد غذى هذا الاتجاه الممارسات غير الأخلاقية الممارسة أثناء المسار الجامعي، فقد أظهرت دراسة "فريد القواسمة ومحمد المومني"[21] أن هناك علاقة متفاوت في نظرة الطالب إلى الممارسات غير الأخلاقية في الجامعة كبديل لبيئة الأعمال .

لكل مسار ايجابياته التي تميزه وتخدم استراتيجيات المقاول التطويرية وأهدافه، و قد تتداخل هذه المسارات وتتفاعل فيما بينها. فقد تطرق (Abderrehmane Abdou, Kamel Boucherf) إلى تقسيم آخر تمثل في المقاول: الإطار، التقليدي، الوريث، المنفتح. فالمقاول التقليدي قد يتقاطع مع مسار أو أكثر من المسارات السابقة فهو محدود الشهادات (مستوى ابتدائي أو متوسط) قام بإنشاء مؤسسته في مرحلة شبابه والمؤسسة التي يقودها ليست بالضرورة هي نفسها التي امتلكها عند بداية نشاطه، اكتسب خبرة طويلة وينحدر من عائلات تجارية، دوافعه هي تحقيق مؤسسة موجهة نحو الأسرة أو الأبناء، كي لا يحتاجوا إلى العمل لدى الغير، يقوم في بعض الأحيان باستثمارات اجتماعية في مدينته أو قريته (ينفق الأموال، يبني....) هذا ما يبرز بوضوح دوره الاجتماعي[22].

يمكن تقسيم المقاول الجزائري إلى أربعة أقسام مستمدة من مساراته السابقة، حيث أخذت عينة من المقاولين و كانت النتائج كما في الجدول الموالي:

نوع المقاول	المقاول الإطار	المقاول الوريث	المقاول التقليدي	المقاول المنفتح
نسبته من المقاولين	42	23	11	6

Source: Abderrehmane Abdou, Kamel Boucherf, op.cit, P:130-132.

يظهر الجدول السابق أن المقاولين الجزائريين عبارة عن مزيج غير متجانس لاعتبارات مختلفة تتباين من حيث دوافع المقاول و مساراته وشخصيته، وكذا البيئة المحيطة به. فقد تبين أن 42 من المقاولين ينتمون إلى الإطارات السابقة، ونرد هذا إلى ممارستهم للمهام الإدارية وتراكم المعارف التسييرية لديهم خاصة إذا كانوا ينشطون في مؤسسات ذات طابع اقتصادي، فيلمون جيدا بظروف السوق وميكانيزماته كما الأمور الإدارية واستحقاقاتها، اتجهوا إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة لان لهم نظرة ثاقبة في اقتناص فرص الأعمال. في حين جاء المقاول الوريث في المرتبة الثانية بـــ 23 هذا الأخير ورث مؤسسة العائلة وأصبح يديرها آليا، فهو ليس غريب عنها، حيث أنه ليس أمام خيار مقاولاتي وإنما وجد نفسه في خضم مجال الأعمال، المرتبة الثانية كانت نتيجة أنه كان وريث لجميع الأنواع الأخرى. أما المقاول التقليدي فجاء في المرتبة الثالثة بـــ11 تلاه المقاول

المنفتح في المرتبة الأخيرة بـــ 6 هذا كونه يمثل المقاول الحديث بدأ نشاطه بعد عشرة سنوات من التحول إلى اقتصاد السوق وأفرزته فرص الأعمال ومغريات أجهزة دعم الشباب مثل "ANSEJ–ANGEM–ANDI" إلى آخره، ويرجع ترتيبه الأخير إلى فترة الدراسة حيث كانت مؤسسات الدعم في بداية نشاطها ولم تفعل بالشكل الحالي، حيث نتوقع أن تتغير النسب السابقة لصالحه بسبب نفس الاعتبارات المذكورة.

ثالثا: محددات المقاولة في الجزائر

إن السوق الجزائرية باعتبارها سوقا نامية، تعتبر مجالا خصبا للاستثمار، إلا أنها وكغيرها من الدول الحديثة النشأة والتوجه نحو اقتصاد السوق، قد تواجه مجموعة من التحديات التي يجب على المقاول الإلمام بها ومحاولة تكييف مؤسسته لتصبح قادرة على اقتناص فرص الأعمال، وتتمحور هذه المحددات حول ما يلي:

1- المقاول والسلع الصينية

الحمى الصينية رافقت انفتاح السوق الجزائرية، التجار غير الشرعيون ذهبوا بعيدا وبشكل سريع، فقد لعبوا دور الرواد وعرفونا بالمنتجات، مصادر التموين، المفاوضات المتعلق بها. حصة الصين من الواردات الجزائرية لم تتوقف عن النمو، السوق الجزائرية أصبحت مشبعة بالبضاعة الرديئة والمغشوشة، ففي فترة سابقة تمكن التجار من من تضليل المستهلك، وهذا لا يعني بالضرورة أن الصين تنتج سلع رديئة فقط، والدليل على ذلك هو أن 50 من منتجاتهم تصدر إلى فرنسا وإسبانيا والى وجهات أخرى، ومن هنا يجب التفكير في منافسة المنتجات النهائية الصينية من النوع الرديء، اعتمادا على صناعة منتجات جديدة انطلاقا من مواد صينية جيدة[23].

2- السوق الموازي: ظهر هذا المفهوم أول مرة بشكل رسمي من خلال تقرير"BIT" في كينيا سنة 1972 حيث تحدث التقرير عن أن المشكل الاجتماعي في البلدان النامية ليس البطالة، ولكن توسع قطاع شعبي ينشط في إنتاج السلع والخدمات بشكل غير رسمي، هذا التوسع غذاه النزوح الريفي إلى مدن العالم الثالث[24] ويقصد به كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة[25].

ويتجلى الأثر السلبي للسوق الموازي على تطور القطاع الخاص في كونه يعد منافسا غير شرعي في النشاط الاقتصادي لا يتحمل أية تكاليف مما يساعد على تصريف منتجاته وخدماته بأسعار أقل، عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تشتغل بطريقة رسمية وقانونية، ينجر عنها تحمل عدة تكاليف أهمها دفع الضرائب مما يساهم في ارتفاع أسعار منتجاتها وخدماتها بشكل يجعلها في حالة عدم القدرة على المنافسة، زيادة على ما ينجر من خرق لحقوق الملكية من طرف السوق الموازي، مما يحد من رغبة المستثمرين في دخول السوق وتحمل المخاطرة لعلمهم المسبق بعدم توافر مناخ نزيه للمنافسة بشكل يحد من اتساع تواجد القطاع الخاص الرسمي في النشاط الاقتصادي[26].

3- المؤسسة العائلية في الجزائر

إن المؤسسة العائلية هي النواة الأبرز للنسيج الاقتصادي، لاسيما في الدول النامية، هذا ما يؤثر بشكل مباشر على هيكلها التنظيمي، ونظام التوظيف واتخاذ القرار، فالمؤسسة العائلية لا يمكن ضبطها من خلال الأنماط القانونية أو حجم المؤسسة، وإنما من خلال تفاعل الثنائية المؤسسة/العائلة فهي في أغلب الأحيان تمرر الملكية إلى الجيل الثاني. فروح المؤسسة تتغذى من روح العائلة، إضافة إلى أن العائلة هي مجال للتعاون، تحل الثقة مكان المصلحة أو المنفعة. "فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية تأسست على الشكل المتعارف عليه، حول ديناميكية زوجية(زوج وزوجة وأحيانا الأولاد)، أما الجزائرية فيدور هيكلها حول روابط الدم (الأب والأبناء، وأحيانا الأعمام والأخوال)، أما الزوجات وزوجات الأبناء وبقية الأقارب فهم في الغالب على هامش عمليات الإنتاج واتخاذ القرار"[27]. إن الأسرة الجزائرية تتبع النمط الأبوي منذ قدم التاريخ، فالسمة الأبوية هي السمة

الأساسية لمجتمعنا، ويشير النظام الأبوي إلى نمط وتوزيع السلطة داخل الأسرة الجزائرية على أساس هيمنة الرجل على المرأة، وهيمنة الكبار على الصغار، مما يعني توزيعا هرميا على محوري السن والجنس[28].

4- القطاع الخاص

يتميز القطاع الخاص الجزائري، بأنه عبارة عن تشكيلة من المؤسسات الفردية العائلية الصغيرة الحجم، تعاني من ضعف رأس المال المستثمر، قلة المؤهلات الفنية لليد العاملة، وتستخدم تكنولوجيا أقل تطورا. حيث تتجه إلى المجالات التي تتميز بارتفاع الأرباح، ولا تخضع لأي رقابة سعرية أو تنظيمية من جانب الدولة[29]. فالمتتبع للقطاعات الأكثر استثمارا في الجزائر- خلال السنوات العشرة الأخيرة- يراها تتجه نحو قطاعات التجارة و الخدمات والأشغال العمومية، على حساب القطاع الإنتاجي ما يؤكد عدم فعالية المقاول الجزائري من جهة؛ وتخوفه من العملية الإنتاجية من جهة أخرى، هذه الأخيرة تتسم بارتفاع المخاطرة، من أجل الالتفاف على المنافسة المباشرة مع المنتج الأجنبي -خاصة الصيني- ويكتفي بدور الموزع والمسوق لها.

أما المقاول في مجال الإنتاج -خاصة التحويلية منها- فان الإجراءات الليبرالية المصاحبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وبالذات حرية الاستيراد وتخفيض قيمة العملة، وعدم فرض القيود على المدفوعات الخارجية، أثرت سلبا على نشاط القطاع وكرست للمنافسة الشديدة غير المتكافئة بين المنتجات الوطنية و المنتجات المماثلة الواردة من الخارج[30] هذا ما جعل المستثمر الجزائري يفضل استيراد السلع من الخارج وإعادة بيعها في الجزائر من أجل تحقيق هوامش ربح في إطار ما يصطلح على تسميته اقتصاد البازار.

5- العناقيد الصناعية

انطلاقا من واقع أنه لا يمكن أن يعزل المقاول نفسه ومؤسسته عن متغيرات بيئة الأعمال التي توفر له مجموعة من الفرص، كما قد تحمل له مجموعة أخرى من التهديدات. فالنظرة القطاعية التي تبني نظرتها انطلاقا من جميع الصناعات ذات المنتوج النهائي المتشابه تعد قاصرة، عكس تلك المبنية على العنقود الصناعي، الذي يعتبر سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة، سواء في إطار التكامل (الأمامي أو الخلفي أو الأفقي) من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا أو حتى المستهلكين وقنوات التوزيع...الخ.

فالعناقيد الصناعية تعد داعما حقيقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -بشكل خاص- من خلال وجود نوع من الارتباط و التكامل في إطار التعاون والمصالح المشتركة.

ففي صناعة الأحذية الايطالية -التي تعد رائدة في المجال- هناك العديد من الصناعات الداعمة والمرتبطة بها بشكل مباشر، مما ساعد على خلق عنقود صناعي قادر على المنافسة والتميز العالمي من خلال الفاعلين في البيئة الواسعة، تبدأ بمعاهد التصميم المختصة، مصانع الجلود، ولا تنتهي بصناعة الآلات الإنتاجية. إن الاقتصاد الجزائري قادر على تطبيق هذه الصيغة في كثير من الصناعات، كالنسيج والجلود والميكانيك، عن طريق إنشاء معاهد مختصة وإيجاد روابط منطقية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين في ظل طلب محلي، وبالتالي دفع هذه الصناعات لتتشكل على هيئة عنقودية تعمل على تعزيز قدرتها التنافسية[31]فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على خدمة الأسواق المتخصصة والمحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بدخولها، كما أن حجمها صغير ومتقارب وعددها كبير، مما يصعب احتكارها للسوق إلا في ظروف استثنائية[32] وهنا يبرز دور المقاول القادر على الإبداع سواء من خلال إنتاج منتج جديد أو تجديد منتج سابق، أو اختراق أسواق جديدة من جهة، أو إنشاء شبكة علاقات مع مؤسسات أخرى تمكنه من إيجاد موقع لنفسه في إطار العنقود الصناعي والاستفادة من سلاسل القيمة للمؤسسات الأخرى، رغم هذا فان واقع المقاول الجزائري لا يزال مرهونا بالتبعية للأسواق الخارجية في عدة مجالات، فهو يضطر في كثير من الأحيان إلى الرفع الفجائي في الأسعار نتيجة ارتباطه بمادة أولية مصدرها الأسواق الخارجية، وقد يوقف نشاطه الإنتاجي لعدم توفر قطع الغيار، إضافة إلى هذا قد يتذبذب إنتاجه-خاصة الصناعات الفلاحية- نتيجة تذبذب الموسم

الفلاحي، فقد تتوفر الطماطم الصناعية، والمشمش والتمور بأسعار مغرية وتنافسية، إلى درجة قد تغري المقاول لدخول هذه الصناعة، إلا أنه قد يصطدم في الأعوام اللاحقة بتحقيقها لأسعار قياسية.

رابعا: أسباب فشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

لقد بينت الدراسات أن المشروعات الصغيرة تعاني من معدلات وفاة عالية، خاصة في السنوات الأولى من التأسيس، وهذا راجع إلى خصوصية المرحلة من جهة، وكذا إلى الاقتصاد نفسه، كما قد ترجع إلى المقاول، ونورد أهم هذه الأسباب في ما يلي:

- ✓ أسباب فشل من وجهة نظر المقاول: إن ابرز الأسباب التي يوردها المقاولون الذين تعرضوا للفشل والمشاكل هي[33]:
  - ✓ الكساد الاقتصادي: حيث أن المقاولين يرجعون سبب فشلهم إلى الكساد الاقتصادي كسبب أول وعدم قدرة المشروع على امتصاص آثار الكساد، فالمشروع الكبير يوفر للشركة احتياطات تساعدها على التحمل لعدة سنوات.
  - ✓ المنافسة: وهذا سبب آخر يورده أصحاب المؤسسات الفاشلة، وهو قيام المنافسين بعرض منتجات مغايرة، أو القيام بحملات ترويج شرسة، أو تخفيض للأسعار، أو دخول منافسين جدد. و على الرغم من امتلاك المشاريع الصغيرة للمرونة الكافية للخروج من السوق إلى سوق آخر قد يكون أكثر جاذبية، إلا أن هذا الشرط مرتبط بقدرة المالك على متابعة التغيرات و التكيف معها. ' فسبب سقوط أي طائرة هي نفسها الأسباب التي تؤدي إلى فشل المشروع؛ انه الطيار نفسه أو القائد أو المدير، ومعنى هذا أن المقاول أو الإدارة مسؤولة عن 90 بالمئة من أسباب الفشل، و النسبة الباقية تعود إلى الظروف الاقتصادية و الكوارث....الخ'[34]. وذهبت دراسة (علي عوض الوقفي وفريد القواسمة)[35] في نفس السياق، حيث بينت أن أهم المشكلات التي واجهت المؤسسات الصغيرة من وجهة نظر القائمين عليها هي المنافسة بالدرجة الأولى.
  - ✓ موقف الدائنين: إن إصرار الدائنين على سداد مستحقاتهم، مع عدم امتلاك المشروع للنقد الكافي لذلك يؤدي إلى تصفية المشروع رسميا أو اختياريا.
  - ✓ هبوط قيمة الموجودات، و هذا راجع إلى الكساد الاقتصادي، و يساهم في ذلك صاحب المشروع باعتقاده أن جميع الإيرادات هي عبارة عن أرباح متناسيا اهتلاك المعدات.
- ✓ أسباب تتعلق بإدارة الموارد المالية و المادية، و هي كما يلي[36]:
  - ✓ الإفراط في المصاريف الاستثمارية و التشغيلية
  - ✓ الإفراط في التخزين
  - ✓ سوء الائتمان
  - ✓ انعدام السيولة
- ✓ أسباب تتعلق بالتسويق[37]:
  - ✓ سوء اختيار الموقع
  - ✓ إهمال المنافسة: قد يهمل المقاول نشاط المنافسين الترويجي، أو التسعيري أو الخدماتي أو قد يهمل التغير في أعدادهم، أو حجومهم، أو قد يهمل التهديد الفعلي الذي يمكن أن يسببه دخول منافسين جدد.
  - ✓ إهمال التغيرات البيئية: فضغط المحيط يؤدي إلى التأثير على المؤسسة، خاصة من النواحي التي تتعلق بمخرجاتها[38].

أدت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر إلى نمو إجمالي ضعيف ومشاكل اجتماعية عميقة أسفرت عن عرقلة وتراجع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتراجع مؤسسات القطاع العام التي تعتبر السند الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين أهم الضغوط التي أدت إلى ظهور هذه الوضعية والتي يعتبر التعرف عليه أمرا ضروريا يساعد بالبحث على

أفضل السبل والوسائل لمعالجتها وتفاديها ومن أهمها:

- ✓ صعوبة الحصول على العقار في المناطق الصناعية والتوزيع اللاعقلاني غير المدروس مما يصعب من عملية توسيع النشاط.
- ✓ غياب سياسة تكوين المسيرين والعاملين في المؤسسة المصغرة مما يضطرها إلى التوظيف يد عاملة أقل مهارة وكفاءة مما يخفض الإنتاجية ونوعية السلع المنتجة ويرفع التكاليف.
- ✓ عدم اهتمام بالبحوث التسويقية لنقص المعلومات عن حاجات الأسواق في ظل المنافسة.
- ✓ هروب اليد العاملة من المؤسسات الصغيرة إلى المؤسسات الكبيرة لأفضلية شروط العمل وحجم الأجور إلى جانب الفرص الكبرى للترقية، و الاستقرار الوظيفي.
- ✓ البيروقراطية الإدارية التي مازالت حتى الآن تؤثر بثقلها على الجهاز الإنتاجي وتعدد مراكز اتخاذ القرار والمدة الطويلة التي تأخذها الإجراءات الإدارية ،انتشار ظاهرة الرشوة والمحسوبية إضافة إلى تعدد النصوص القانونية وفي بعض الأحيان تضاربها.
- ✓ أغلبية المؤسسات الصغيرة تعاني من نمط تسيير وتنظيم لا يوفر لها حتى الشروط الدنيا التي يتطلبها اقتصاد تنافسي.
- ✓ الضغط الضريبي والأعباء الاجتماعية الذي كان وراء توقف العديد من المؤسسات الإنتاجية لإضافة إلى الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع التطبيقات والأعراف الدولية.
- ✓ الإغراق المتمثل في استيراد سلع و بيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية.
- ✓ غياب الرقابة على السلع المستوردة، خاصة الصينية منها، و التي تشكل التهديد الرئيسي للسلع الوطنية.
- ✓ غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع سياسة اقتصادية ناجعة من أجل حماية المنتوج الوطني وتطويره، وإنشاء البنا التحتية التي تساهم بشكل مباشر في تدعيمه.
- ✓ عدم قدرة المنتوج الوطني على المنافسة في الأسواق العالمية، مما يجعل تسويقه محصورا على تسويق سلعه على السوق الوطني.
- ✓ عدم ربط السياسات الصناعية مع الزراعية، ففي بعض المناطق توجد فوائض في الإنتاج الزراعي لا يستوعبها السوق، مما يخلف خسائر للفلاحين كان يمكن تلافيها لو أنشأت وحدات للتعليب و التصبير، كالتمور والمشمش والطماطم الصناعية.

الخاتمة

مما لاشك فيه أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دورا أساسيا في التنمية وإعادة توزيع الثروة، جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة، هذه الأخيرة يمكن أن تكون لها بمثابة تهديد، كما قد توفر لها فرصة في مجال الأعمال، فالعلاقة بينهما ليست تنافسية فقط، بل تتعدى إلى أن تكون تكاملية.

من خلال الدور السابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تأتي المقاولة كطريقة فعالة لإنشائها، تمكن المقاول من الاستمرارية بل والنمو. وفي هذا الإطار مر المقاول الجزائري بعدة مراحل واكبت الأنظمة الاقتصادية السائدة، تبلور على إثرها حتى أصبح بأشكاله الحالية، فالخلفية التاريخية له تؤثر في طبيعة نشاطه وأهدافه، كما قد تتحكم في سلوكاته تجاه فرص

وتهديدات بيئة الأعمال، وبالتالي فالتكوين سواء كان جامعيا أو مرافقة في أحد صيغها (.....ANSEJ. ANGEM) قد يساعد المقاول على التكيف مع متغيرات ومحددات الاقتصاد الجزائري مثل السوق الموازي والسلع الصينية...الخ، وتكسبه نظرة إستراتيجية، وقرارا رشيدا.

قائمة المراجع

أولا: بالعربية

1- الكتب

1- صندرة صايبي، **سيرورة إنشاء المؤسسة**، أساليب المرافقة، دار المقاولية، قسنطينة، 2008/2007.

2- بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، دار المسيرة،عمان، 2007.

3- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

4- سعاد نائف البر نوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،.2005 5- ثريا التركي، هدى زريق، **تغير القيم في العائلة العربية**، سلسلة دراسات عن دور المرأة في التنمية، عمان، 1995.

6- عبد الحميد مصصطفى أبو نعوم، دار الفجر، ط1،القاهرة، 2002.

7- حسن إبراهيم بلوط، **إدارة المشاريع و دراسة جدواها الاقتصادية**، دار النهضة، بيروت، ط1، 2002.

2- المجلات المحكمة

1- بودلال علي، **مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول**، مجلة بحوث إنسانية، العدد 37، 2008.

2- الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات-حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد11، 2011.

3- عبد الله علي، **دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية**، مجلة الباحث، العدد06، جامعة ورقلة، 2008.

4- علي عوض الوقفي، فريد القواسمة، **واقع المشروعات الصغيرة من وجهة نظر القائمين عليها 'دراسة ميدانية على عدد من المشروعات الصغيرة في محافظة اربد'**، الأردن، مقال منشور في مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، العدد24، جوان 2011.

5- فريد القواسمة، محمد المومني، **الممارسات الأخلاقية في بيئة الأعمال الأكاديمية وعلاقتها ببيئة الأعمال-دراسة تطبيقية على طلبة الجامعات الأردنية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 21، ديسمبر2009.

6- قطاف ليلى، **أهمية الجودة في تعزيز التنافسية في المؤسسة الصناعية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، جامعة باتنة، العدد الأول، 2009.

3- الملتقيات

بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 20-21 نوفمبر 2011.

ثانيا: بالأجنبية

1- Abdellatif Benachenehou, **les entrepreneurs algériens**, édition Alpha Design, 2007.

2- Abderrehmane Abdou, Kamel Boucherf, **entrepreneurs et PME : approches algéro-françaises**, édition l'Aarmattan, France, 2004.

3- Alain fayolle, **entrepreneuriat : apprendre a entreprendre**, Dunod, Paris.

4- Email –Michel Hernandez, **L'entrepreneuriat : approche théorique** Edition l'Harmattan, Paris, 2001.

5- Jean-Luc Guyot, Jean Vandewattyne**, les logiques d'action entrepreneuriale**, éditions de Boeck université Bruxelles ,1 er édition, 2008.

6- Michel Adam, Réinventer **l'entrepreneuriat : pour soi, pour nous, pour eux**, édition l'Harmattan, Paris 2009.

7- Michel Coster, **entrpreneuriat**, Person Education, France, 2009.

8- Mouhamed Madoui, **entreprises et entrepreneurs en Algérie et dans l'imunigration**, édition KARTHALA, France.

9- Nacer-Eddine hammouda, **secteur et emploi informel en Algerie: définitions, mesures et méthodes d'estimation**, informalisation des economies maghrébines, volume1, CREAD,Alger,2006.

ثالثا: الانترنت

Lionel Gastine, **L'entrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon**, le centre ressources prospectives du grand Lyon , http://www.millenaire3.com/uploads/tx_ressm3/Gastine_entrepreneuriat.pdf2011/06/14)

[1] - Jean-Luc Guyot, Jean Vandewattyne, **les logiques d'action entrepreneuriale**, éditions de Boeck université Bruxelles ,1er édition, 2008, p16.

[2]- عندما يكون النظام الاقتصادي في حالة توازن بين العرض والطلب ، فان رائد الأعمال (المقاول) هو الذي يكسر حالة التوازن المسيطرة وذلك من خلال ما يقدمه من ابتكارات جديدة وأساليب إنتاج حديثة وأسواق ناشئة ، حيث يتمكن رواد الأعمال من كسر القيود والحوافز والجمود والركود السائد في الأنظمة الاقتصادية بما يطرحونه من ابتكارات وأساليب جديدة فيتبعهم الآخرون فتحدث النقلة الاقتصادية الايجابية .

[3]– صندرة صايبي، **سيرورة إنشاء المؤسسة، أساليب المرافقة**، دار المقاولية، قسنطينة، 2008–2009، ص 5,4.

[4]- بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، دار المسيرة،عمان، 2007، ص 18

[5]- E-mail –Michel Hernandez, **L'entrepreneuriat : approche théorique** Edition l'Harmattan, Paris, 2001, P:13

[6]- Lionel Gastine, **L'entrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon**, le centre ressources prospectives du grand Lyon , http://www.millenaire3.com/uploads/tx_ressm3/Gastine_entrepreneuriat.pdf(2011/06/14)

[7] -Michel Adam, Réinventer **l'entrepreneuriat : pour soi, pour nous, pour eux**, édition l'Harmattan, Paris 2009, p: 21,22

[8]- بلال خلف السكارنة، مرجع سابق، 2007، ص66.

[9]- E-mail –Michel Hernandez, op.cit, P: 13.

[10]– صندرة صايبي، مرجع سابق ، ص 6–7.

[11]- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 24 25.

[12]- سعاد نائف البر نوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2005، ص 63.

[13]- بلال خلف السكارنة، مرجع سابق، ص93

[14] - Alain fayolle, **entrepreneuriat : apprendre a entreprendre**, Dunod, Paris, 2004, P:08.

[15] - Alain fayolle, op.cit, P:60.

[16] - ibid, P:61.

[17] - Alain fayolle, op.cit, p:62-63.

[18] - Michel Coster, **entrepreneuriat**, Person Education, France, 2009, P:17.

[19] - Abdellatif Benachenehou, **les entrepreneurs algériens**, édition Alpha Design, 2007, P:18.

[20] - ibid, P:20-21.

[21]- فريد القواسمة، محمد المومني، **الممارسات الأخلاقية في بيئة الأعمال الأكاديمية وعلاقتها ببيئة الأعمال-دراسة تطبيقية على طلبة الجامعات الأردنية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 21، ديسمبر2009.

[22] - Abderrehmane Abdou, Kamel Boucherf, **entrepreneurs et PME : approches algéro-françaises**, édition l'Aarmattan, France, 2004, P:132.

[23] -Abdellatif Benachenehou, op.cit , P: 31.

[24] -Nacer-Eddine hammouda, **secteur et emploi informel en Algerie: définitions, mesures et méthodes d'estimation**, informalisation des economies maghrébines, volume1, CREAD,Alger,2006, P: 80.

[25]- بودلال علي، **مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول**، مجلة بحوث إنسانية، العدد 37، 2008، ص2.

[26]- بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 20-21 نوفمبر 2011، ص8.

[27] - Mouhamed Madoui, **entreprises et entrepreneurs en Algérie et dans l'imunigration**, édition KARTHALA, France, p:78.

[28]- ثريا التركي، هدى زريق، **تغير القيم في العائلة العربية**، سلسلة دراسات عن دور المرأة في التنمية، عمان، 1995، ص03.

[29]- عبد الله علي، **دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية**، مجلة الباحث، العدد06، جامعة ورقلة، 2008، ص89.

[30]- المرجع نفسه، ص89.

[31]- قطاف ليلى، **أهمية الجودة في تعزيز التنافسية في المؤسسة الصناعية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، جامعة باتنة، العدد الأول، 2009، ص138.

[32]- الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات-حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد11، 2011، ص69.

[33]- سعاد نائف برنوطي، مرجع سابق، ص93،92.

[34]- عبد الحميد مصطفى أبو نعوم، دار الفجر، ط1،القاهرة، 2002،ص63.

[35]- لمزيد من المعلومات أنظر:علي عوض الوقفي ، فريد القواسمة، **واقع المشروعات الصغيرة من وجهة نظر القائمين عليها 'دراسة ميدانية على عدد من المشروعات الصغيرة في محافظة اربد'**، الأردن، مقال منشور في مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، العدد24، جوان 2011.

[36] - سعاد نائف برنوطي، مرجع سابق، ص94.

[37]- سعاد نائف برنوطي، مرجع سابق ، ص95، 96.

[38]- حسن إبراهيم بلوط، **إدارة المشاريع و دراسة جدواها الاقتصادية**، دار النهضة، بيروت، ط1، 2002، ص59.